السيد هينك كورفينوس رئيس هيئة الادعاء في هيج، هولندا،

مؤتمر جمعية المدعين الدولية

دبي، 23 نوفمبر 2014

الدور العام للمدعي: أربع مبادرات خلاقة

السيدات والسادة، الزملاء الأعزاء

ما الذي نفعله نحن المدعين العموميين؟ أعتقد أن الدور الواضح في بعض الدول هو الادعاء والمقاضاة، نعم أقر بذلك حيث إن جزء جوهرياً ومتمماً لعملنا يتلخص في توجيه التهمة لبعض الأشخاص ثم تقديم القضية إلى المحكمة.

لكن الحقيقة أن هذا ليس سوى جزء فقط من واجبنا، فنحن لسنا مدعين فقط، بل نحن مدعون **عموميون**، وهذا الدور العام يستوجب منا أن نظل دوماً على وعي بمهمتنا ومسؤوليتنا داخل المجتمع، ويصبح لزاماً علينا أن نشق طريقنا في عالم دائم التغير يتكون من الكثير من العناصر والشركاء ذوي الصلة مثل: هيئات تنفيذ القانون والسلطات القضائية والنظام السياسي والشركات الخاصة ووسائل الإعلام والمدعى عليهم والضحايا وعموم الناس بطبيعة الحال، وليس هذا التوجه نحو المجتمع نوعاً من البحث الذي يقودنا لمعرفة أين نقف بالضبط، بل إن علينا أن نتفاعل مع المجتمع إذا كنا نريد حقاً أن نفي بمتطلبات وظيفتنا.

فمن خلال ضمان تطبيق القانون الجنائي يتعزز العدل والأمن داخل المجتمع حيث لا يمكن أن ينعزل المدعي العام بأي حال من الأحوال عن المجتمع، فنحن أيضاً نتمتع بصفة العمومية التي تُشركنا بعموم الناس.

وتصبح نتيجة هذا التفاعل المعقد متعدد الأبعاد مع المجتمع هي أن مجالنا الذي نعمل فيه سيكون هو الآخر دائم التغير، وهو ما يوجب علينا أن نتأقلم دائماً ونتحلى بالإبداع حتى نكون عند حسن ظن المجتمع بنا ونفي بما يتوقع منا أن نفعله.

واليوم أود أن أعرض عليكم أربعة مجالات نقوم فيها– نحن هيئة الادعاء العام الهولندية– بالإبداع حتى نفي بمتطلبات المجتمع، وهي أمثلة أربعة تغطي مختلف أبعاد الجانب "العام" في عملنا بوصفنا مدعين عموميين.

ويمكن تلخيصها في عناوين موجزة:

- "باسم العامة"
- "مع العامة"
- "لأجل العامة"

- " في عيون العامة"

أولاً: "**باسم** العامة".

في بلدي لا توجد إمكانية القيام بادعاء خاص بواسطة مواطنين أو شركات، والجهة الوحيدة المخول لها تقديم القضية إلى المحكمة الجنائية هي هيئة الادعاء العامة، وهو ما يعني أننا نتحمل مسؤولية كبيرة أمام مجتمعنا لأننا لو أخطأنا التقدير في قضية مهمة، فلن تكون هناك مؤسسة أخرى تستطيع إصلاح ما أخطأنا فيه، وبسبب ذلك فإننا نشعر بمسؤوليتنا تجاه عامة الناس من أجل أن يطمئنوا من أن جودة عملنا ترقى إلى أعلى المقاييس، وحتى وقت قريب كانت هناك بعض الأخطاء التي وقعنا فيها في بعض القضايا بل وتبين لاحقاً براءة بعض الأشخاص في قضيتين اثنتين على الأقل وكانوا بطبيعة الحال قد تعرضوا للمحاكمة والإدانة، وفي العديد من المحاكمات تم إطلاق سراح بعض المشتبه بهم بسبب نقص في الأدلة أو خلل في مرحلة التحقيقات التي سبقت المحاكمة، وقد أدت هذه الدعوات إلى قرع جرس الإنذار لتدشين سلسلة من المبادرات لتحسين جودة عملنا من الناحية المهنية البحتة.

وفي هذا السياق يحضرني على سبيل المثال إنشاء ما يسمى "غرف التأمل" حيث يحظى فيها المدعون المسؤولون عن قضية مهمة بفرصة مناقشة الجوانب الدقيقة في اجتماع مع الزملاء المخضرمين و/أو خبراء خارجيين وذلك في مجال الطب الشرعي على سبيل المثال، وخلال فترة زمنية قصيرة نسبياً أضحت غرف التأمل تلك ظاهرة مقبولة على نطاق واسع، ولحسن الحظ أليس هناك تردد من أي نوع من المحققين عندما يتعلق الأمر بمشاطرة المعضلات التي يواجهونها مع زملاء لهم من مكاتب أخرى.

وتعمل تلك الغرف على المستوى الوطني والإقليمي، حيث توجد العديد من الأدوات المحلية التي تعزز مهنة الادعاء حيث تجري مراقبة كافة القضايا الحساسة و/أو المعقدة وتنعقد اجتماعات منتظمة يفحص فيها زملاء المدعي المسؤول عن إحدى القضايا الأدلة والحجج القانونية، وبالمناسبة، تثبت تلك الجلسات أن المدعين يمكن أن يصيروا ناقدين صرحاء كأحسن ما يكون من محاميي الدفاع.

والمثال على الطريقة التي نجري بها النقاش والفحص الداخلي لرفع جودة عملنا هو قضية ويلدرز الحالية في مقاطعتِي في هيج، وكما قد يعرف البعض منكم فإن السيد ويلدرز هو سياسي وطني لطالما كان شديد النقد صراحة لموضوعات مثل الهجرة وتأثير الإسلام في هولندا بل وقد بدا أنه خرج عن حدود حرية التعبير أثناء فعالية عامة انطلقت العام الماضي ما حدا بآلاف المواطنين إلى تقديم شكاوى جنائية وكان السؤال القانوني هنا يتعلق بما إذا كان ويلدرز فعلاً قد ارتكب جريمة متعلقة بخطاب الحض على الكراهية أم لا، فباعتباره عضواً بالبرلمان ونظراً لأهمية مبدأ حرية التعبير وبخاصة لسياسيي المعارضة يصير الأمر هنا مهماً ومعقداً، ولأجل

التوصل إلى قرار سديد لم نكتف فقط بتنظيم ما يسمى غرف التأمل مع المدعين والمتخصصين في القانون؛ بل طلبنا أيضاً الآراء القانونية الداخلية لكل من وحدة مكافحة العنصرية المتخصصة في هيئة الادعاء ومن مكتبنا للدراسات القانونية الجنائية، ثم في النهاية قررنا أن التصريحات المعنية ربما تكون فعلاً نوعاً من خطاب الكراهية، وفي الوقت الحالي نقول إننا قد دعونا السيد ويلدرز لاستجوابه باعتباره متهماً، ثم يصبح السؤال التالي هو: هل سنقدم تلك القضية للقاضي؟

المجتمع لا ينام وكذلك ينبغي أن تفعل هيئة الادعاء العامة، ففي تعاون خاص مع ميكروسوفت طورنا تطبيقات مخصوصة تمنح مُدَّعينا إمكانية الوصول على مدار 24 ساعة يومياً في الأسبوع لجميع الأدوات الرقمية والملفات والمعلومات التي يحتاجون إليها لتدبير شؤون عملهم، وأينما كان المدعي في المحكمة أو المكتب أو قسم الشرطة أو المنزل فإنه أو إنها سوف يستطيع الولوج إلى كافة المعلومات المحدَّثة ذات الصلة.

ويمكن تلخيص البُعد الثاني من عملنا في الادعاء العام بعبارة "**مع** العامة".

ففي هولندا ثمة قائمة من الموضوعات ذات الأولوية عندما يتعلق الأمر بتنفيذ القانون الجنائي، وهي القائمة التي رسمتها هيئة الادعاء العام والشرطة ووزارة الأمن والعدل حيث الأولويات الحالية هي قضايا الاحتيال والجريمة السيبرينية والجريمة الأخلاقية والجرائم ذات الأثر الممتد مثل السطو والعنف وقطع الطريق والجريمة المنظمة والإرهاب، والواضح ألا شيء من تلك الجرائم يمكن التعامل معه بواسطة هيئة تنفيذ القانون الجنائي وحدها، وهذا هو السبب في أننا نتعاون بكثافة مع شركاء آخرين مثل الجهاز المالي والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وما شابه، وذلك لضمان وضع كافة الحواجز المجتمعية أمام تلك الأنماط من الجريمة.

والمثال على هذا النهج هو استراتيجيتنا الحالية ضد الاتجار بالبشر.

فقد تصادف أن تكون أختي آنا هي أول مقررة وطنية مستقلة في العالم عن الاتجار بالبشر، ومن خلالها صرت على وعي بهذا النوع من الجرائم من ناحية كونه ليس فقط جريمة منظمة بل لكون البغاء القسري جريمة بشعة بالفعل تدخل في نطاق الاسترقاق الذي يحرم المرأة من أبسط حقوقها الأساسية، وفي العقد الأول من هذا القرن أدركنا أنه من أجل استئصال شأفة الاتجار بالبشر فإننا نحتاج إلى استراتيجية متكاملة تسير في أفق أوسع من نطاق تنفيذ القانون الجنائي المعتاد.

وقد أرينا الإداريين المحليين ملفات القضية لنكشف لهم تلك الممارسات اللاإنسانية التي كانت تحدث تقريباً أمام أعيننا، ثم ناقشنا مع الشركاء كيفية استئصال شأفة الاتجار بالبشر عبر التخلص من الظروف التي تغذيه، ثم كان النهج الذي توصلنا إليه غير تقليدي، فنحن لم نكتف بالتعاون مع شركاء غير معتادين من منظور تطبيق القانون مثل صناعة الفندقة وغرف التجارة والمنظمات غير الحكومية بل اتخذنا أيضا خطوة باتجاه مشاطرة المعلومات الخاصة والحساسة معهم، ورغم أن الشركاء الثلاثة والعشرين الذين شاركوا كانوا من خلفيات مختلفة

وذوي منظور ومهام ومسؤوليات متباينة إلا أن هدفنا المشترك كان واضحاً وهو: القضاء على الاتجار بالبشر وتخليص مجتمعنا منه، وقد صار هذا النهج المتكامل متعدد المنظمات الآن هو المعيار في التعامل مع الاتجار بالبشر في هولندا، وبهذه الطريقة ومن خلال العمل مع الناس نحقق بالفعل نتائج مثمرة ما كان لنا أن نحققها من قبل لو كنا قد قصرنا أنفسنا على جهاز تنفيذ القانون وحده، وبالمناسبة، فإن كلية كينيدي للإدارة الحكومية التابعة لجامعة هارفارد تقوم حالياً بتطوير منهجنا التكاملي في دراسة القضية لتدريب المدعين والمسؤولين الحكوميين.

"**لأجل** العامة". وهذا هو العنصر الأوضح بين العناصر الأربعة خاصة وأن تنفيذ القانون الجنائي ليس نشاطاً نظرياً، ففي السنوات الأخيرة أولت أجهزة التشريع والادعاء أهمية خاصة لوضع الضحية في الإجراءات الجنائية حيث تركز جزء مهم من هذا التطور على التواصل حيث قمنا بإبلاغ الضحايا في الوقت المضبوط وعلى نحو مناسب ومحترم، ولأن جميع مدعينا قد تلقوا تدريباً على التواصل مع الضحايا فإن كل مكتب من مكاتبنا المحلية به مدع مسؤول عن نقل المعلومات وتدفقها إلى الضحايا.

ويعتبر المثال الجيد على أهمية التواصل مع الضحايا هو قضية روبرت إم وهي القضية المتعلقة بانتهاكات جنسية ضد أطفال ارتكبها على نطاق واسع روبرت إم الذي كان يعمل في مركز رعاية يومي لأطفال صغار في أمستردام حيث استغل موقعه للاعتداء على ما يقرب من 80 طفلاً من الرضع إلى سن ثلاث سنوات وصور كل هذه الانتهاكات ثم شاطر هذه التسجيلات مع آخرين عبر شبكة الإنترنت.

جدير بالذكر أننا في هذا الشهر، نوفمبر 2014 نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل حيث كان دافعي الشخصي في أن أصبح مدعياً هو تحقيق العدالة لأولئك العاجزين عن حماية حقوقهم مثل الأطفال الصغار مثلاً، وتوضح قضية روبرت إم تلك ضرورة وقوفنا إلى جانب الأشخاص العاجزين عن الدفاع عن أنفسهم.

وبسبب طبيعة وحجم القضية قررنا استكشاف طريقة جديدة للتواصل مع آباء الضحايا.

فقد عقدنا اجتماعات مع جميع الآباء والمسؤولين المحليين والمنظمات المدنية.

وعرضنا عليهم برنامجاً رقمياً أتاح الوصول إلى المعلومات الحالية الخاصة بهذه القضية حيث يمكنهم عبر هذا البرنامج كذلك التعبير عن رأيهم أو الاتصال بنا أو بالشرطة أو منظمات الرعاية الاجتماعية، وعندما جرت محاكمة روبرت إم فعلنا كل ما بوسعنا بل وأكثر لتمكين أولئك الآباء من التحدث أمام القاضي عن أثر الجريمة عليهم حسب رغبتهم في ذلك.

ومن خبرتنا نقول إن هذا النهج كان ناجحاً حيث بدا الأثر الجانبي الإيجابي لهذه القضية المريعة في أن استراتيجيتنا المكثفة التي تركز على الضحية قد ساعدت المشرعين على تحسين وضع الضحايا بوجه عام.

وأما الجانب الأخير من كلمة "العامة" الذي أودُّ مناقشته فله علاقة بالمراقبة العامة حيث إننا جميعا نعمل **تحت سمع وبصر** العامة، وكانت تلك بالطبع هي الحال أثناء المحاكمة التي حجرت في محكمة مفتوحة، لكننا الآن في أيامنا هذه حيث تغطي الأخبار كل شيء نجد أن كل أطوار الإجراءات الجنائية تتم تغطيتها إن لم يكن عبر وسائل الإعلام التقليدية فعبر وسائل التواصل الاجتماعي على الأقل.

ويتمثل الأثر الجانبي لهذا الظهور المستمر في أننا نحن المدعين يُنظر إلينا لا محالة على أننا معصومون من الخطأ عندما يتعلق الأمر بمسائل النزاهة، فعملنا اليومي هو إدانة الآخرين بناء على حقيقة كونهم قد انتهكوا القانون، ما يعني أننا لا نتحمل أي إخلال بأمانتنا ونزاهتنا.

وعلى الجانب الآخر، وبسبب طبيعة مهنتنا فإن احتمالية الفساد وانتهاك مبدأ النزاهة موجودة على الدوام لاسيما مع ما نتمتع به من سلطات واسعة بما يؤهلنا لاتخاذ قرارات تؤثر على حرية المواطنين أو سمعتهم أو وضعهم المادي على نحو واسع المجال، كما أن من حقنا الوصول إلى معلومات حساسة، ولهذا نقول إن جماعة المدعين من بين أكثر الجماعات المهنية المعرضة لخطر الإخلال بمبدأ النزاهة.

وهو ما يعني أن مؤسستنا يجب أن تظل على الدوام قادرة على تعزيز وصيانة مبدأ النزاهة المهنية، وقد خصصنا العام الماضي مكتباً متخصصا لتولي هذه المهمة، وكمثال على أنشطتنا نقول إنهم قد أنتجوا شريط فيديو به أفلام قصيرة توضح المعضلات الواقعية التي ربما تحدث داخل مؤسستنا، حيث تستخدم أفرعنا المحلية هذا الفيديو لتناقش موضوع "النزاهة" في مجموعات صغيرة من أفراد الطاقم العامل.

وتعتبر هذه المبادرة جزء من تحرك أوسع لإعطاء مزيد من الاهتمام بالمسائل المتعلقة العواطف والحالات النفسية غير المستقرة والنزاهة التي ربما يقابلها المدعي في أثناء عمله، وقد أخبرتكم بالفعل عن برنامجنا الذي يحفز المدعين على مناقشة القضايا المعقدة والحساسة مع الزملاء بغرض تعزيز جودة العمل، وثمة مبادرة أخرى في هذا السياق تتمثل في تقديم الرعاية النفسية من خلال طرف مهني ثالث للمدعين الذي يجدون لزاماً عليهم التعامل مع قضايا حساسة أو تهديدات عنيفة وذلك حتى يتجنبوا الصدمات النفسية الثانوية، فنحن بشر ومهنتنا مهنة بشرية على كل الأحوال.

السيدات والسادة،

لقد عرضت أربع مجالات أبدعتْ فيها مؤسستي لتتمكن من أداء دورها المنوط بها على أكمل وجه مع التأكيد على كلمة "العامة"، وأتمنى أن تكون الأمثلة التي أوردتها من هولندا مفيدة وملهمة لكم، فنحن لسنا فقط مدعين، بل نحن كما قلت مدعون عموميون، وهذا هو الدور العام الذي يعطينا مسؤولية أكبر ويفرض علينا تحديات أكثر خصوصية، لكن على الجانب الآخر –وهنا أتحدث عن نفسي فقط– أليس هذا الدور العام هو ما يجعل مهمتنا الصعبة مُرضية على نحو مدهش؟

شكراً لاهتمامكم